

كتاب دوري رقم (١٦) لسنة ٢٠١٩

نائب رئيس الهيئة

بشأن تعامل شركات التأمين المصرية مع وسطاء إعادة التأمين

وكذا تسجيل شركات إعادة التأمين في قائمة الهيئة لمعيدي التأمين

في إطار سعي الهيئة نحو تحقيق أهدافها والعمل على سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتنظيمها وتنميتها والحفاظ على حقوق المتعاملين معها وتوفير الوسائل والنظم وإصدار القواعد التي تضمن كفاءة هذه الأسواق. وكذا حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدون منها والغير.

فإن الهيئة تؤكد على كافة شركات التأمين باتخاذ ما يلزم نحو ما يلي:

أولاً: ضرورة مراعاة أنه عند طلب قيد أي شركة إعادة تأمين بقائمة معيدي التأمين المعتمدة بالهيئة أن يكون الطلب مقدم من خلال أي من:

١. شركات التأمين المسجلة بالهيئة العامة للرقابة المالية.

٢. الممثل القانوني لشركة إعادة التأمين المطلوب قيدها بالقائمة.

مع التأكيد على الالتزام بالضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٤

٤، بشأن ضوابط تعامل شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني مع معيدي التأمين،  
سيما ما ورد بالمادة الثالثة منه بشأن استيفاء كافة المستندات المطلوبة للهيئة لدراسة  
طلب قيد شركة إعادة تأمين بقائمة معيدي التأمين لدى الهيئة.

ثانياً: يتبع على شركات التأمين المصرية عند التعامل مع وسطاء إعادة تأمين ضرورة  
تضمين عقد إعادة التأمين المبرم بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين البيانات التالية:

١. اسم معيid التأمين بوضوح ونسبة الإعادة التي حصل عليها في عقد إعادة التأمين

R/I Slip

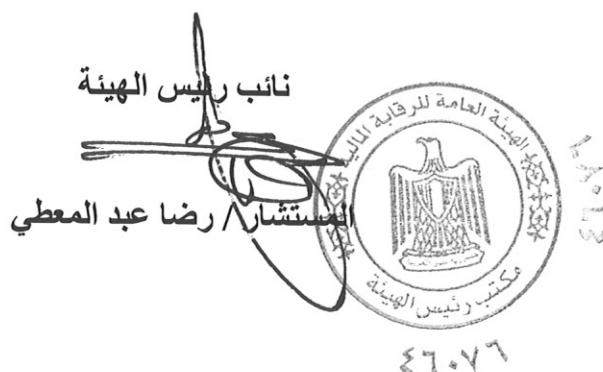
٢. ضرورة أن يزيل العقد بخاتم كل من شركة التأمين وشركة الإعادة على كل صفحة من  
صفحات العقد.



نائب رئيس الهيئة

٣. يتعين توضيح نسبة العمولة والسعر الذي تم الاتفاق عليه بين كل من معيد التأمين وشركة التأمين مع بيان كونها أسعار فنية (صافية) أم إجمالية (يتم تحديدها بالعمولة والتحميات الأخرى).
٤. أن يتضمن العقد إسم وسيط إعادة التأمين والبيانات الخاصة به.

وتؤكد الهيئة على ضرورة الالتزام بما ورد بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٥ بشأن القواعد المنظمة لتعامل شركات التأمين أو إعادة التأمين مع وسطاء التأمين الأجانب، سيما ما ورد بالبند (٢) من المادة الأولى منه من ان يكون التعامل بين شركة التأمين و وسيط إعادة التأمين من خلال تعاقد مكتوب وموثق من كلاهما وموضحا به حقوق والتزامات كلا الطرفين، على أن يتم اخطار الهيئة بهذه العقود لدراستها والموافقة عليها.



تحرير في / ٢٠١٩

